الاقتصادية

المؤشر السعري
5780.9
بتغير قدره
-10.8
0.19%

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

نقل إدارتي العقار و«الرقابة» إلى خارج مقر «التجارة»

علمت «الأنباء» بصدور مذكرة داخلية من قبل وزارة التجارة والصناعة تفيد بنقل إدارة الرقابة التجارية من مقر الوزارة الى منطقة أبوحليفة وكذلك نقل إدارة العقار الى منطقة الشهداء بجنوب السرة، وذلك خلال الأيام القليلة المقبلة. وأرجعت المصادر السبب الرئيسي وراء نقل هاتين الإدارتين الى خارج مقر «التجارة» نظرا للتكدس الشديد نتيجة الإدارات الجديدة المستحدثة التي وردت في الهيكل التنظيمي للوزارة.

● عاطف رمضان

ضمن 9 ناقلات في المرحلة الثالثة والـ 4 المتبقين ستعلن ترسيتهم نهاية الأسبوع

«ناقلات النفط» ترسي بناء 5 ناقلات نفط خام عملاقة على «دايوو» الكورية بأكثر من نصف مليار دولار

كشف مصدر نفطي رفيع المستوى لـ «الأنباء» أن شركة ناقلات النفط الكويتية أخذت موافقة مؤسسة البترول الكويتية أمس الأول لترسية عقود إنشاء 5 ناقلات نفط خام عملاقة من أصل 9 تخطط الشركة لبنائها ضمن المرحلة الثالثة لتحديث الأسطول على شركة دايوو لبناء السفن والهندسة البحرية الكورية الجنوبية بقيمة إجمالية تبلغ 556 مليون دولار.

وقال المصدر ان عقد الـ 5 ناقلات الجديدة مقسم إلى 4 ناقلات نفط خام عملاقة تبلغ قيمة كل ناقلة 118 مليون دولار في حين تبلغ قيمة ناقلة واحدة 84 مليون دولار وهي ناقلة متوسطة الحجم تبلغ حمولتها 100 ألف طن متري ساكن، مشيرا الى ان الشركة سترسي الـ 4 ناقلات المتبقية من المرحلة الثالثة يوم الخميس المقبل او بداية الأسبوع المقبل بعد أخذ موافقة مؤسسة البترول ولجنة المناقصات المركزية.

وذكر أن الناقلات الـ 9 مختلفة الأحجام منها 4 ناقلات نفط خام عملاقة حمولة 310 آلاف طن متري ساكن لكل ناقلة، وناقلة منتجات بترولية متوسطة الحجم حمولة 100 ألف طن متري ساكن، و4 ناقلات منتجات بترولية صغيرة الحجم حمولة 50 ألف طن متري ساكن لكل ناقلة.

وتوقع المصدر ان يتم تسليم السفن بحلول نهاية العام الحالي او مطلع عام 2013، وهي تشكل جانبا من المرحلة الثالثة ضمن برنامج شركة ناقلات النفط الكويتية لتجديد ناقلاتها، والذي بدأ عام 2003، حيث اشتملت المرحلة الاولى على إضافة 10 ناقلات من احجام مختلفة، وامتدت بين عامي 2003 و2007، اما المرحلة الثانية فقد أضافت لأسطول الشركة 6 ناقلات بدءا من عام 2008.

من جهة أخرى، قال المصدر ان شركة ناقلات النفط الكويتية قامت خلال العام 2011 بنقل 96,8 مليون طن متري من النفط الخام والمنتجات البترولية والغاز المسال إلى مختلف موانئ العالم، وقد بلغت الحمولات المنقولة من الكويت 91,6 مليون طن متري من إجمالي الحمولات المنقولة بواسطة الأسطول لمختلف موانئ العالم أي ما يعادل نسبة 77٪ من تلك الحمولات، هذا وقد بلغ معدل تشغيل الناقلات 96,9٪ خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن الشركات التي تم تأهيلها لتقديم العروض هي «دايوو» لبناء السفن والهندسة البحرية و«هيونداي» للصناعات الثقيلة و«سامسونغ» للصناعات الثقيلة و«ساسيبو» للصناعات الثقيلة (وهذه الشركات الخمس كورية جنوبية)، بالإضافة إلى شركتي «كاواساكي كوربويشن» لبناء السفن و«ميتسوبيشي» للصناعات الثقيلة وكلتاهما من اليابان.

● أحمد مغربي

اختبار لـ «ناسداك» اليوم وغداً يركز على كشوفات المقاصة

«فنية البورصة» تجتمع غداً لتحديد موعد لإطلاق النظام الجديد أو الاستمرار في التجارب

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان اللجنة الفنية بسوق الكويت للأوراق المالية ستجتمع غدا (الخميس) لبحث بند واحد مدرج على جدول أعمالها وهو مناقشة تحديد موعد لإطلاق نظام التداول الجديد.

ولفتت المصادر الى ان اللجنة ستناقش باستفاضة التقارير الخاصة بالتجارب السابقة التي تم إجراؤها طيلة العام الماضي بهدف الوقوف على النقاط السلبية وكذلك الإيجابية لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تجارب جديدة أم أنه سيتم الاكتفاء بالتجارب التي تمت حتى الآن وبالتالي تحديد موعد مبدئي لإطلاق النظام ثم يتم عرض الأمر برمته على لجنة السوق وكذلك هيئة أسواق المال.

وذكرت المصادر ان اللجنة الفنية تضم ممثلين عن شركات الوساطة وكذلك الشركة الكويتية للمقاصة، وبالتالي فإن جميع وجهات النظر سيتم عرضها خلال الاجتماع للوصول الى أفضل قرار في هذا الملف الشائك الذي شغل الأوساط البورصوية على مدار الأشهر الماضية.

من جهة أخرى، قالت المصادر ان ادارة السوق حددت اليوم (الاربعاء) وغدا (الخميس) لإجراء الاختبار الحادي عشر على نظام ناسداك أومكس في ظل الجهود الحثيثة لمعالجة العيوب التي ظهرت في التجارب السابقة تمهيدا لإطلاق النظام في أقرب وقت ممكن.

وقالت المصادر ان اللجنة أكدت على شركات الوساطة ان الاختبار يهدف لاستكمال الاختبار العاشر والذي كان يركز على كشوفات المقاصة وذلك بعد ان شهدت التجربة الأخيرة عمليات اختبار للضغط قللت من نجاح تلك التجربة.

وأفادت المصادر بان نتائج هذه التجربة سيتم الاعتماد عليها بشكل كبير في اتخاذ القرار النهائي بشأن إطلاق نظام التداول الجديد.

● شريف حمدي

اختيار «الخليج الدولي» كأفضل مدير لإصدارات الصكوك

اختارت مجلة «إسلامك بزنس آند فاينانس» التي تصدر في دبي بنك الخليج الدولي كأفضل بنك في ترتيب وإدارة عمليات طرح الصكوك خلال العام 2011 وذلك في أعقاب مسح لأبرز المؤسسات المالية التي أدارت إصدارات الصكوك على المستوى الدولي.

وأوضحت المجلة أنها اختارت المؤسسات المرشحة لهذه الجائزة من بين مئات المصارف والشركات التي تقدم الخدمات المالية الملتزمة بالشريعة الإسلامية. وقام عشرات الألوف بالتصويت للمؤسسات المرشحة على موقع المجلة الالكتروني.

د.يحيى اليحيى

وكانت المجلة قد نظمت حفلا لتوزيع جوائزها السنوية للأعمال المصرفية الإسلامية في دبي في شهر ديسمبر الماضي.

يذكر أن بنك الخليج الدولي يتمتع بخبرات واسعة في عمليات ترتيب وطرح السندات الإسلامية ويحتل مكانة رائدة في هذا المضمار في دول مجلس التعاون الخليجي. وخلال العقود الماضية رسخ البنك علاقاته الوطيدة مع مصدري السندات والمستثمرين وعزز قدراته على هيكلة وتوزيع الصكوك على المستوى الإقليمي.

وفي تعليق له على هذه الجائزة، قال الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي، د.يحيى عبدالله اليحيى، «نحن مسرورون بالحصول على هذه الجائزة القيمة التي تعكس ريادة البنك وانجازاته العديدة في ميدان ترتيب وإدارة عمليات طرح الصكوك، كما تؤكد هذه الجائزة حرص البنك المتواصل على تعزيز مكانته كمصرف استثماري رائد في المنطقة».

وأضاف اليحيى: «تأتي هذه الجائزة كإضافة الى العديد من الجوائز التي حصل عليها البنك خلال العام المنصرم، مما يعكس ليس فقط موقع البنك الرائد في السوق وإنما ايضا الثقة الكبيرة في قدرته على إيجاد الحلول المالية المبتكرة في مجال تمويل وتقديم المشورة للشركات».

الرقبة اجتمع مع لجنة «الوسطاء» لوضع حلول عملية لمشاكل نظام التداول الجديد

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان مدير عام سوق الكويت للاوراق بالوكالة فالح الرقبة اجتمع امس مع اللجنة التأسيسية للوسطاء بحضور نائب مدير السوق لشؤون التداول بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ومدير ادارة التطوير عصام العصيمي وذلك بهدف وضع التصورات النهائية لمعالجة المشاكل والعيوب التي ظهرت في اختبارات نظام التداول الجديد من خلال حلول عملية. وقالت المصادر ان مدير السوق استمع لكل وجهات النظر، بحيث تكون هناك رؤية متكاملة يمكن تقديمها للجنة السوق في اجتماعها المقبل. واشارت المصادر الى ان هذا الاجتماع جاء في اطار الاجتماعات الدورية السابقة التي جمعت مدير السوق منذ توليه المسؤولية مع اللجنة التأسيسية للوسطاء.

● شريف حمدي

بمبلغ 5001 دينار.. وبسبب صفقة كبّدت الشركة خسائر قدرها 12,8 مليون دينار دون داع أو جدوى

الشمري لـ «الأنباء»: محكمة أسواق المال تلزم جمال الكندري وسمير ناصر بتعويض «الأبراج القابضة» وأحد مساهميها

أصدرت محكمة اسواق المال أول حكم لها منذ البدء في تطبيق قانون اسواق المال وذلك في الدعوى رقم 25 لسنة 2011، حيث قضى بإلزام رئيس مجلس إدارة شركة الأبراج القابضة السابق جمال أحمد الكندري ونائبه سمير ناصر علي حسين بتعويض شركة الأبراج القابضة، وأحد مساهميها رافع الدعوى بمبلغ 5001 دينار لكل منهما عن الأضرار التي لحقت بالشركة من جراء سوء إدارتهما لها.

مبارك الشمري

وحول تفاصيل هذه الدعوى قال محامي شركة الأبراج القابضة مبارك الشمري ان الدعوى رفعت ابتداء من أحد كبار المساهمين عن طريق وكيله مكتب عبدالحميد الصراف ومشاركوه، موضحا ان الدعوى تعود اسبابها الى قيام جمال الكندري وسمير ناصر بشراء 30٪ من أسهم الشركة الدولية للإجارة والاستثمار عن طريق مزاد بسوق الكويت للأوراق المالية من مجموعة عارف للاستثمار، وبسعر تداول 600 فلس للسهم وقتئذ، مبينا أن جمال الكندري ونائبه سمير ناصر قد قاما بالتعاقد مع إحدى الشركات غير المعروفة والتي تدعى إلياش وسومو لاتمام هذه الصفقة مقابل عمولة قدرها 150 فلسا عن كل سهم بما كبد الشركة خسائر قدرها 12,8 مليون دينار دون داع ودون جدوى من هذا التعاقد كون أن أسهم الشركة الدولية متداولة في سوق الكويت للأوراق المالية، ومحدد سعر تداولها بـ 600 فلس للسهم وفقا لسعر السوق في تاريخ إبرام الصفقة في شهر أكتوبر 2007.

وأضاف أن هذا الحكم قد جاء استنادا إلى ما انتهت إليه إدارة خبراء وزارة العدل في نتيجة تقريرها أن هذه الصفقة كبدت الشركة المبلغ المذكور أعلاه دون داع لذلك.

وأفاد بأن هذا الحكم يعد أول أحكام دوائر سوق المال منذ البدء في تطبيق قانون سوق المال رقم 7 لسنة 2010، وبما يحقق السرعة في إنجاز القضايا المتعلقة بالأسهم، وفقا لما ابتغاه المشرع من هذا القانون بإسناد هذه القضايا إلى دوائر محددة ومخصصة لنظرها.

«المركزي»: عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) يرتفع 0,5٪ في نوفمبر الماضي

أظهرت الأرقام الصادرة عن بنك الكويت المركزي أن عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ارتفع في شهر نوفمبر الماضي بنسبة 0,5٪ ليبلغ 27778 مليون دينار كويتي مقارنة بشهر أكتوبر الماضي، وارتفع تمويل الواردات الكويتية المدفوعة بنسبة 60,3٪ مسجلا 478,8 مليون دينار.

وقالت النشرة الشهرية لإدارة البحوث الاقتصادية في البنك المركزي الصادرة اليوم عن شهر نوفمبر الماضي إن ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي ارتفعت بواقع 0,4٪ لتبلغ حوالي 26774,4 مليون دينار كما ارتفعت الودائع بالعملات الاجنبية بنسبة 1,9٪ لتصل الى 2369,6 مليون دينار.

وذكرت النشرة ان إجمالي أرصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار الكويتي والمتمثلة بسندات (المركزي) انخفضت بواقع 0,5٪ مقارنة بشهر أكتوبر الماضي بالغة 1495 مليون دينار في حين بقي إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك بنهاية نوفمبر الماضي عند مستواه الذي سجله الشهر السابق البالغ 43504,6 ملايين دينار.

وأشارت الى أن صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية ارتفع في شهر نوفمبر الماضي بنسبة 3,4٪ ليبلغ 4683,8 مليون دينار بينما قفزت ودائع الأجل لدى البنك المركزي بنسبة 16,1٪ في نوفمبر الماضي لتبلغ 1897,2 مليون دينار بعد أن شهدت هبوطا في شهر أكتوبر السابق بنسبة 22,8٪ بالغة حينها نحو 1634,1 مليون دينار.

وأشارت الى ان ودائع غير المقيمين بالدينار ارتفعت بنسبة 5,8٪ لتصل الى 3019,3 مليون دينار بينما ارتفعت ذات الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 0,1٪ لتبلغ 2376 مليون دينار.

وأظهرت أن أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المستخدمة للمقيمين ارتفعت في شهر نوفمبر الماضي مقارنة بالشهر السابق بنسبة 0,4٪ لتصل الى نحو 25590,5 مليون دينار بينما بقي متوسط أسعار الفائدة على سندات الخزينة لمدة عام عند 1,250٪.

وأوضحت أن سعر صرف الدولار الأميركي عاكس توجهه العام في شهر نوفمبر الماضي ليرتفع مقابل الدينار بنسبة بلغت 0,1٪ مقارنة بشهر أكتوبر الماضي ليصل الى متوسط سعر يبلغ 275,52 فلسا للدولار.

«إرنست ويونغ»: 843,9 مليون دولار إجمالي قيمة الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2011

ذكر أحدث تقارير شركة إرنست ويونغ حول أنشطة الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للعام 2011، أن عائدات الاكتتابات في أسواق المال الإقليمية قد بلغت 843,9 مليون دولار، بانخفاض نسبته 69,3٪ مقارنة مع 2,8 مليار دولار في 2010.

ومع نهاية العام الحالي، تكون القيمة الإجمالية لعائدات الاكتتابات التي تم تحقيقها خلال الربع الرابع 226,1 مليون دولار، بانخفاض نسبته 83,5٪ مقارنة مع 1,4 مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام 2010.

وفي سياق تعليقه على التقرير، قال رئيس خدمات استشارات الصفقات في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فل غاندير: «لجأت الشركات خلال عام 2011، الذي شهد انخفاضا في نشاط أسواق المال، إلى طرق أخرى لزيادة رؤوس أموالها، مفضلة إياها على الاكتتابات. وتواصل تراجع اهتمام المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع توجه الشركات إلى أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك التي سجلت رقما قياسيا هذا العام باعتبارها الوسيلة المفضلة لجمع الأموال».

وأضاف: «لايزال المستثمرون والمصدرون متخوفين إزاء التقلبات التي تشهدها أسواق المال، الأمر الذي من المرجح أن يستمر خلال الربع المقبل. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الاكتتابات المعلنة يواصل الازدياد في مختلف أنحاء المنطقة. ومن الممكن أن نشهد طوفانا من الاكتتابات في البورصات الإقليمية بمجرد أن تتحسن الظروف الاقتصادية وثقة المستثمرين».

وقد سجلت الشركة المتحدة للإلكترونيات في المملكة العربية السعودية أكبر اكتتاب خلال الربع الرابع من عام 2011 بقيمة 105,6 ملايين دولار، تلتها شركة «إس إم إن باور القابضة» في سلطنة عمان بقيمة 63,9 مليون دولار، ومن ثم شركة «عناية السعودية للتأمين التعاوني» بقيمة 42,7 مليون دولار، وشركة «جيت ألو ماروك» في المغرب بقيمة 13,9 مليون دولار.

كما شهدت الإمارات الاكتتاب الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال 2011 عبر شركة «إشراق العقارية» (229,1 مليون دولار)، تلتها شركة «إسمنت حائل» (130,5 مليون دولار) في السعودية، ومن ثم الشركة المتحدة للإلكترونيات (105,6 ملايين دولار).

وتصدرت السعودية دول المنطقة من حيث إجمالي قيمة الاكتتابات في 2011 كاملا، حيث بلغ 460,5 مليون دولار، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بقيمة 271,3 مليون دولار، ثم سلطنة عمان بقيمة 63,9 مليون دولار. وكانت كل من المغرب وتونس والأردن وسورية الدول الأخرى الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي شهدت أنشطة اكتتاب في 2011.

وقد احتل قطاع الصناعة والقطاع المالي المرتبة الأولى من حيث عدد الاكتتابات حيث سجل كل من القطاعين 5 اكتتابات في عام 2011، ومن ثم قطاع الاتصالات باكتتابين، وتم تسجيل اكتتاب واحد في كل من قطاع الطاقة والخدمات العامة وقطاع العقارات وقطاع تجارة التجزئة.

كما انخفضت قيمة الاكتتابات العالمية بنسبة 45٪ في 2011، و72٪ من رؤوس الأموال العالمية تم جمعها خلال النصف الأول من العام.

وبعد بداية واعدة في الربعين الأول والثاني، تراجع نشاط الاكتتابات بشكل كبير منذ منتصف العام وحتى نهايته.

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى مخاوف المستثمرين الناجمة عن أزمة الديون السيادية التي تعصف بمنطقة اليورو، وقيام مؤسسة «ستاندرد آند بورز» بتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة الأميركية. ومنذ بداية العام وحتى الآن، انخفضت قيمة رؤوس الأموال التي تم جمعها عالميا بنسبة 45٪، لتصل إلى 155,8 مليار دولار، كما انخفض عدد صفقات الاكتتاب بنسبة 20٪ (1117 اكتتابا)، مقارنة مع عام 2010 كاملا. شهدت الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي جمع 72٪ من إجمالي رؤوس الأموال التي تم جمعها عالميا.

ومع ذلك، تجاوزت قيمة عائدات الاكتتاب في عام 2011 تلك التي تم تسجيلها في عام 2009 بأكثر من 40 مليار دولار، وفقا لأحدث تقارير «إرنست ويونغ» لأنشطة الاكتتابات العالمية للعام 2011.

من جانبها، قالت نائبة الرئيس العالمي لأسواق النمو الاستراتيجية في «إرنست ويونغ» ماريا بينيلي: «لقد أدى الغموض فيما يتعلق بالتوصل إلى حل لأزمة الديون التي تعيشها منطقة اليورو وتداعيات ذلك على الاقتصاد العالمي، إلى انعدام ثقة المصدرين والمستثمرين على حد سواء».

وقد شهدت البورصات الآسيوية 543 صفقة اكتتاب خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الحالي محققة عائدات قيمتها 77,7 مليار دولار، بانخفاض نسبته 56٪ مقارنة مع 2010 (177,6 مليار دولار).

وسجلت شركة «هوتشيسون بورت هولدينجز» أكبر صفقة اكتتاب على مستوى البورصات الآسيوية هذا العام عندما تمكنت من جمع 5,5 مليارات دولار بعد طرح أسهمها للاكتتاب في «بورصة هونغ كونغ» (HKEx)، تلتها دار الأزياء الإيطالية «برادا» باكتتاب قيمته 2,5 مليار دولار في البورصة ذاتها.

هذا وقد سجلت أنشطة الاكتتابات في البورصات الأميركية خلال هذا العام أداء جيدا نسبيا، مع انخفاض بسيط بنسبة 16٪ في قيمة العائدات التي بلغت 36,4 مليار دولار من 114 اكتتابا حتى الآن، مقارنة مع 43,5 مليار دولار من 163 صفقة اكتتاب في عام 2010.

وحققت الاكتتابات في البورصات الأوروبية عائدات بقيمة 29,6 مليار دولار عبر 251 اكتتابا، ما يمثل 19٪ من إجمالي رؤوس الأموال التي تم جمعها خلال العام الحالي، مقارنة مع العام الماضي الذي ساهمت خلاله أنشطة الاكتتاب في جمع 13٪ من إجمالي رؤوس الأموال عبر 252 اكتتابا بعائدات قيمتها 36,7 مليار دولار.

وسجلت بورصات الأميركتين الوسطى والجنوبية انخفاضا في قيمة وعدد الاكتتابات (8,6 مليارات دولار و27 اكتتابا)، حيث لم يتم تسجيل أي اكتتاب في الربع الرابع من عام 2011.

وقد شهد 2011 أكبر صفقة اكتتابات مدعومة بالأسهم الخاصة في التاريخ عندما طرحت شركة «إتش سي إيه هولدينجز» أكبر مشغل للمستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، في مارس أسهمها للاكتتاب في «بورصة نيويورك» (NYSE)، محققة عائدات بقيمة 4,3 مليارات دولار.

وعلى المستوى العالمي، تخارج عدد من الشركات خلال عام 2011 من استثماراتها في 168 شركة عبر صفقات اكتتابات مدعومة بالأسهم الخاصة تمكنت خلالها من جمع حوالي 37 مليار دولار.

وتمكنت 70 شركة من جمع 31,4 مليار دولار خلال الأشهر الـ 6 الأولى من عام 2011، لتجعل هذا العام الأفضل من حيث قيمة الصفقات في سوق الاكتتابات.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البيئة المالية، تحسن التسعير عموما بالنسبة للصفقات المدعومة بالأسهم الخاصة مقارنة مع عام 2010، والذي يعود بصورة رئيسية إلى نجاح عدد من الصفقات الكبيرة التي استفادت من الفرص العديدة التي أتيحت خلال الربع الأول من العام. وعموما، ساهمت الصفقات المدعومة بالأسهم الخاصة في جمع 24٪ من إجمالي رؤوس الأموال التي تم جمعها عالميا خلال عام 2011، وهي أعلى نسبة على الإطلاق.

وقال الرئيس العالمي للأسهم الخاصة في «إرنست ويونغ» جيف باندر: «مع اقتراب 2012، لاتزال التوقعات المستقبلية تعتمد بشكل كبير على الاستقرار في أوروبا، والنمو المتسارع في الولايات المتحدة وتحسن ثقة المستثمرين في آسيا. وفي ظل النمو المتسارع الذي تشهده محافظ الأسهم الخاصة، يبحث المستثمرون عن كثب عن أي مؤشرات تدل على أن هناك فرصا قادمة يمكن الاستفادة منها في سوق الاكتتابات».

وفي الوقت الحالي، تستعد أكثر من 95 شركة لطرح أسهمها للاكتتاب العام، ما يعني أن بإمكانها مجتمعة جمع أكثر من 20 مليار دولار. وأضاف باندر: «أصبحت شركات الأسهم الخاصة، في ظل الوضع الجديد الذي تتسم به بيئة أسواق الأسهم العامة والاقتصاد العالمي بالتقلبات المتواصلة والمتوقعة، أكثر فطنة واستعدادا لطرح أسهمها للاكتتاب العام بمجرد أن تتاح لها الفرصة مستقبلا».

التوقعات المستقبلية لعام 2012

واختتمت ماريا قائلة: «يتوقف تعافي سوق الاكتتابات بشكل رئيسي على سرعة معالجة أزمة الديون الأوروبية، الأمر الذي إذا ما تحقق فإنه من المحتمل أن يسهم في تحقيق الاستقرار في أسواق رأس المال العالمية واستعادة ثقة المستثمرين. ونتوقع أن تواصل العديد من الشركات متسارعة النمو النظر إلى الاكتتاب باعتباره وسيلة ناجحة لزيادة رؤوس أموالها، وعنصرا جوهريا لتحقيق أهداف استراتيجياتها الخاصة بالنمو».